A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى

الدورة السادسة والثلاثون

10–13 يناير/كانون الثاني 2022 و7–8 فبراير/شباط 2022

بيان المتحدث باسم القطاع الخاص

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

أمانة المؤتمر الإقليمي

FAO-RNE-NERC@fao.org

أصحاب السعادة،

معالي الوزراء،

رؤساء الوفود،

حضرات السيدات والسادة،

1- يشرفني عظيم الشرف، نيابة عن المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص، وهي ذراع القطاع الخاص لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، أن أنظم إليكم في هذا الاجتماع الوزاري. فليوفق الله العراق وينعم عليه بالازدهار والسلام.

2- لقد بدأت رحلتنا مع مكتب المنظمة الإقليمي السنة الماضية عندما بدأنا معًا حوارًا مع القطاع الخاص في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا بهدف تحديد فرص مشاركة القطاع الخاص وعمله في ما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف 2 منها. وكان المدير العام للمنظمة حاضرًا وألقى البيان الافتتاحي. وبإمكاني أن أؤكّد لكم أن أول حوار للقطاع الخاص استضافه المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا بالتعاون مع المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص ومنتدى الأعمال لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لقي استحسانًا كبيرًا داخل أوساط القطاع الخاص.

3- وإثباتًا لما ورد أعلاه، اتفقنا كفريق على استعراض نتائج المؤتمر وتوصياته ورفع تقرير عنها، وعقدنا مشاوراتنا المستقلة في 3 فبراير/شباط، وتوصّلنا إلى النتائج والتوصيات الرئيسية التالية:

- ينبغي أن يتشاطر القطاع الخاص ومنظمة الأغذية والزراعة فهمًا مشتركًا للتحديات التي تلقي بظلالها على النظم الزراعية والغذائية في الإقليم؛
- والعمل بشكل وثيق لتحقيق الأولويات الأربع التي حددتها المنظمة بالنسبة إلى الإقليم، والطريقة التي يمكن بها للقطاع الخاص الإسهام في معالجتها؛
- وتحديد العراقيل والقيود التي تحول دون مشاركة القطاع الخاص مشاركة أفضل في النظم الزراعية والغذائية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والسبل الممكنة للتغلّب عليها؛
- ومناقشة العناصر الممكنة لخارطة طريق لعمل الشراكات بين القطاعين العام والخاص في الإقليم.

4- وسعت المشاورة إلى إجراء حوار مع ثلاث فئات رئيسية من مشغلي القطاع الخاص:

(أ) المؤسسات الزراعية والغذائية الصغرى والصغيرة والمتوسطة الحجم، بما في ذلك الشركات الناشئة، التي يمكنها أن تضطلع بدور مهم للغاية في تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في المناطق الريفية، مع التركيز بصورة خاصة على الزراعة الرقمية والمشاريع التي يقودها الشباب والنساء.

(ب) والشركات الكبرى، بما فيها الشركات الوطنية والمتعددة الجنسيات الكبيرة والشركات التي تعود ملكيتها للدولة وتعمل في قطاع الأغذية الزراعية، بما يشمل الإنتاج والتجهيز والتوزيع والبيع بالتجزئة؛

(ج) والمؤسسات المالية، بما في ذلك البنوك التجارية والمستثمرون من القطاع الخاص والمستثمرون المؤثرون ومؤسسات الاستثمار الخاصة الأخرى التي لديها القدرة على القيام بدور حاسم في تعبئة الاستثمارات الخاصة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5- كما أشدنا بمبادرة العمل يدًا بيد التي وضعتها المنظمة والتي يمكن أن تتيح إطارًا متينًا لتحقيق أثر جماعي مجدٍ على أرض الواقع.

6- ومن خلال هذه المبادرة، ينبغي للمنظمة جنبًا إلى جنب مع القطاع الخاص السعي إلى إقامة شراكات مواءمة مع البلدان المانحة وبنوك التنمية وجهات أخرى من أجل تسريع وتيرة التحول الزراعي والتنمية الريفية المستدامة.

7- ويرغب المؤسسات المالية الشريكة للمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص في شمال أفريقيا ("الأخضر بنك" في المغرب، وبنك الوفاق في تونس، والبنك الإسلامي الموريتاني، وشركة إنما للتأجير التمويلي في جمهورية مصر العربية) والمؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص في الإشارة مجددًا إلى أن القطاع الخاص يعتبر قوة دفع لتحفيز الأسواق والمستهلكين والمزارعين. ويمكن لتعزيز مشاركة القطاع الخاص أن يؤدي إلى تنمية القدرات وتوفير الاستثمارات ونموذج جديد للأعمال التجارية موجه نحو السوق.

8- وهناك مجال آخر بالغ الأهمية ينبغي تطويره، وهو الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي ينبغي أن تركز على ما يلي:

- تحسين المعرفة والتثقيف بشأن الممارسات الغذائية؛
- وضمان إمكانية الوصول الشامل إلى التعليم والتكنولوجيا والتمويل والحوار والدعم (استهداف أصحاب الحيازات الصغيرة)؛
- واستحداث الابتكار والتكنولوجيا بما يناسب الأغراض والجماهير المختلفة، والاستفادة من المفهوم الدائري داخل النظام الغذائي؛
- وتعزيز آليات إدارة المخاطر؛
- وزيادة الاستثمار في قطاع الأغذية الزراعية.

9- ومن هذا المنطلق، طرحنا السؤال التالي: ما الذي يمكن للمنظمة فعله لتحسين مشاركة القطاع الخاص؟

- يمكن للمنظمة العمل كميسر بين القطاعين الخاص والعام؛ وتوضيح الأدوار والأهداف المشتركة؛
- وفهم الفرص والأولويات المشتركة لأشكال التعاون المحدد؛
- والاستفادة من الميزة النسبية التي تتمتع بها المنظمة والقطاع الخاص من خلال شراكات محددة مثل التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والإشارة إلى تجارب الروابط العكسية التي تقوم بها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية في عمل المنظمة في الإقليم في المستقبل.
- والاستمرار في العمل لتبسيط كيفية المشاركة؛

- والاستفادة من إمكانية التكرار وقابلية التوسع؛ والعمل من أجل استحداث نموذج على الصعيد القطري واستخدام الخبرة لتحفيز التنفيذ في بلدان أخرى؛

10- وفي الختام، وبالنيابة عن صوت القطاع الخاص في الإقليم، نرى أن المنظمة عامل محفز لإحداث تحوّل في النظم الزراعية والغذائية في العالم، والطريقة التي نعتمدها لإنتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها واستهلاكها، باعتبار ذلك أحد السبل الرئيسية لبلوغ العديد من مقاصد خطة عام 2030. وإنّني فخور بأن أشير إلى أن المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص قد اتخذت أيضًا خطوات كبيرة لتنمية القطاع الزراعي، ونظل اليوم ملتزمين بمبادرات عدة لبناء هذا القطاع. كما أنّنا، في المؤسسة الإسلامية لتطوير القطاع الخاص، نساهم بهمة ونشاط في تنمية القطاع الزراعي من خلال تمويل مشاريع البنية التحتية والشراكة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بهذا القطاع الحيوي.

11- ونحن على ثقة من أنّه بوسعنا أن نحقق، معًا ويدًا بيد، المهمة النبيلة المتمثلة في القضاء على الجوع ووضع حد للفقر وضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب، من خلال إنتاج **أفضل** وتغذية **أفضل** وبيئة **أفضل** وحياة **أفضل**.

12- وأتمنى لكم جميعًا مؤتمرًا ناجحًا للغاية وأتطلّع إلى أن أكون معكم بشكل شخصي المرة القادمة.